رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
8 صفحات (النسخة الالكترونية)

العدد (2135) السنة الثامنة - الجمعة (20) أيار 2011
http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

إقـــــرأ في المدى

2 التحالف الوطني: أزمة المحافظات لم تصل إلى البرلمان
6 ضغط اميركي متوقع على إسرائيل لاستئناف المفاوضات
7 التخطيط: ارتفاع طفيف في مستويات التضخم
8 روفورز وديمو يصلان الأحد لملاقاة اربيل ودهوك

١٠ سنوات سجن لمثيري العنف والكراهية القومية والطائفية

بغداد / المدى

حدد مشروع قانون حرية التعبير عن الرأي والاجتماع والتظاهر السلمي، عقوبة السجن لمدة لا تزيد على عشر سنوات بحق كل من أذاع عمدا دعاية للحرب أو الأعمال الإرهابية أو الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية أو الطائفية.

وقال الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ،ان القانون حظر الدعاية للحرب أو الأعمال الإرهابية أو الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية أو الطائفية و الطعن في الأديان والمذاهب والطوائف والمعتقدات والانتقاص من شأنها ومن شأن معتنقيها.

واضاف، ان القانون يعاقب بالحبس أيضاً مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن مليون دينار ولا تزيد عن ١٠ ملايين دينار كل من اعتدى بإحدى الطرق العلانية على معتقد لإحدى الطوائف الدينية أو حقر شعائرها أو تعمد التشويش على إقامة شعائر طائفة دينية أو على حفل أو اجتماع ديني أو خرب أو أتلف أو شوه أو دنس بناء معداً لإقامة شعائر دينية أو رمزاً ويعاقب بمثل هذه العقوبة كل من طبع ونشر كتاباً مقدساً عن طائفة دينية حرّف فيه نصاً عمداً تحريفاً يغير معناه.

وعزا الدباغ موافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون حرية التعبير عن الرأي والاجتماع والتظاهر السلمي الى حرص الحكومة على ضمان حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل وحرية الاجتماع والتظاهر بشكل سلمي بما لا يخل بالنظام العام والآداب العامة وتحديد الجهات المسؤولة عن تنظيمها ومعاقبة المخالفين.

مقتدى الصدر ينتظر تطور الأحداث لإعلان موقفه

اتفاقية جديدة في آب: الإبقاء على ٢٠ ألف جندي أميركي في العراق

متابعة / المدى

رجح نائب مستقل في مجلس النواب الخميس، إبرام اتفاقية جديدة بين بغداد وواشنطن خلال آب المقبل تقضي ببقاء ٢٠ ألف جندي اميركي في العراق، ففي الوقت الذي يعلن فيه الائتلاف الكردستاني عن حاجة المناطق المتنازع عليها لبقاء تلك القوات فيها، يؤكد التيار الصدري انه سيستأنف المعارضة المسلحة حال تمديد بقائها، فيما تظهر العراقية تخوفها من فراغ قد يستغل من دول الجوار العراقي.

وكان الجيش الأميركي في العراق قد انسحب من مراكز المدن في عام ٢٠٠٩، وأنهى مهامه العسكرية في آب الماضي، وأبقى على نحو ٤٧ ألف جندي لمهام تدريب وإسناد القوات العراقية تمهيدا للانسحاب الكامل نهاية العام الحالي.

ويقول النائب المستقل في مجلس النواب العراقي صباح الساعدي لوكالة كردستان للأنباء أن "فترة بقاء القوات الاميركية في العراق ستنتهي في غضون ستة أشهر، وعلى الكتل السياسية اتخاذ موقف وطني بالانسحاب".

ويشير إلى انه "يجري خلف الكواليس الاتفاق على عقد اتفاقية جديدة بين بغداد وواشنطن تقضي ببقاء ٢٠ الف جندي، وهي ليست تسريبات إعلامية، وإنما اتفاقات بين كتل تلاقت مصلحتها في مغانم مقاعد السلطة"، مؤكداً أن "قوات الأمن العراقية قادرة على حفظ الأمن وليس من حق القيادات الأمنية تغيير أقوالها عند ممارسة الضغوط عليها من السلطة العليا".

ويضيف ان "الكتل السياسية بدأت تعي مصلحة المواطن خلال الدورة النيابية الحالية، وعليها مسؤولية رفض بقاء قوات غازية محتلة تعيث بالعراق فسادا وتنهب خيراته"، مبينا انه "تلقى اشارات من قيادات سياسية بوجود نية لإبرام اتفاقية جديدة خلال آب المقبل، وهو الموعد الذي فرضته أميركا على العراق لتقديم طلب إبرام الاتفاقية الجديدة".

من جهته يعلن ائتلاف الكتل الكردستانية عن "حاجة العراق إلى اتفاقية جديدة لبقاء جزء من القوات الاميركية على الأقل لحفظ الأمن في المناطق المتنازع عليها".

ويطلق الكردستاني بحسب النائبة عنه أشواق الجاف على المناطق المتنازع عليها بـ"المناطق الحمر" بسبب عدم الاستقرار الأمني فيها، وحاجة هذه المناطق إلى قوات محايدة تحفظ دماء جميع مكوناتها.

من جانب آخر تؤكد كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري، أنها "ستستأنف المعارضة المسلحة من خلال رفع التجميد عن جيش المهدي التابع لها لمقاتلة قوات الاحتلال"، مجددة رفضها لبقاء القوات الاميركية في العراق وكذلك ابرام اتفاقية ثانية معها.

ويقول النائب عن الكتلة عدي عواد إن "مقتدى الصدر سيعلن عن موقف كتلة الأحرار السياسي في حال أبرمت اتفاقية جديدة لإبقاء القوات الاميركية في العراق بعد نهاية العام الحالي".

ولم يستبعد النائب عواد "انسحاب كتلته من الحكومة في حال ابرمت الاخيرة اتفاقاً يقضي ببقاء القوات المحتلة في العراق".

أما القائمة العراقية بزعامة رئيس الوزراء الأسبق اياد علاوي، فتعرب عن "خشيتها من تغلغل إيراني للاراضي العراقية" بعد انسحاب القوات الامريكية، وترى ان قوات الامن العراقية مازالت غير قادرة على مسك الملف الأمني بالكامل.

تفاصيل ص٤

سلسلة تفجيرات تضرب كركوك أمس والضحايا من المدنيين..أ. ف. ب

طالباني يسمي عبد المهدي نائباً أول

بغداد / المدى

أصدر رئيس الجمهورية جلال طالباني أمراً رئاسياً بتسمية عادل عبد المهدي نائباً أولاً له، فيما اعتبر الأمر نافذا من تاريخ صدوره.

ونص بيان صدر عن مكتب طالباني أنه "استنادا إلى الصلاحيات المخولة لنا بموجب المادة (٧٥/ثانياً وثالثاً) من الدستور والمادة (٤/أولاً-ثانياً-ثالثاً) من قانون نواب رئيس الجمهورية رقم (١) لسنة ٢٠١١ قررنا تسمية السيد عادل عبد المهدي نائباً أولاً لرئيس الجمهورية".

ونص القرار بالفقرة ثانياً بأنه يعتبر هذا الأمر نافذاً من تاريخ صدوره.

وأنهى مجلس النواب، في الثاني عشر من أيار الحالي، فصله التشريعي بالتصويت في جلسته الـ٦٥ بالأغلبية على نواب رئيس الجمهورية وهم عادل عبد المهدي وطارق الهاشمي وخضير الخزاعي في سلة واحدة.

وانتقد معتمد المرجعية الدينية في كربلاء، الجمعة الماضي، تصويت البرلمان العراقي على نواب رئيس الجمهورية، معتبراً أنه "مفاجئ ولا يقدم شيئاً للمواطنين"، كما حذر الكتل السياسية من مغبة تجاهل مطالب الشارع العراقي، وعدم اتخاذ إجراءات حازمة لمحاربة الفساد.

وحمل القيادي في ائتلاف دولة القانون سامي العسكري، الأحد الماضي، الكتل البرلمانية التي رشحت النواب الثلاثة لرئيس الجمهورية، والبرلمانيين الذين صوتوا لهم، مسؤولية "تجاوز" رغبة الناخبين وموقف المرجعية الدينية.

نصف الأميركيين لا يريدون أوباما

متابعة/ المدى

ظهر استطلاع جديد للرأي انقسام الأمريكيين بشأن إعادة انتخاب الرئيس باراك أوباما لفترة رئاسية قادمة، إذ أيّد ٤٨ في المئة من الأمريكيين رئيسا جديدا للولايات المتحدة.

وبيّن الاستطلاع الذي أجرته جامعة "سافولك" في مدينة بوسطن الأمريكيَّة بين ١٠ و١٧ مايو الجاري أن ٤٣٪ ممن يرجّح أن يصوِّتوا في الانتخابات الرئاسيَّة المقبلة المزمعة في العام ٢٠١٢ يظنون أنه ينبغي إعادة انتخاب أوباما لولاية جديدة، فيما يقول ٤٨٪ إنهم سيؤيدون شخصا جديدا.

ووفقًا للاستطلاع فلو أجريت الانتخابات الرئاسيَّة الآن فإن ٤٦٪ سيصوِّتون لأوباما، و٤٣٪ سيصوِّتون لحاكم ماساتشوستس السابق الجمهوري ميت رومني.

وفي منافسة بين أوباما ورئيس مجلس النواب السابق نيوت جينجريش، قال ٥٢٪ إنهم سيصوتون لأوباما، مقابل ٣٨٪ لجينجريش أما في حال المنافسة بين أوباما وحاكم إنديانا ميتش دانيلز فقال ٤٨٪ إنهم سيصوتون للأول مقابل ٣٠٪ للثاني.

وبمعزل عمن يؤيِّدون شخصًا، قال ٤٦٪ إنهم يشعرون أن أوباما سيفوز بولاية ثانية، فيما قال ٣٧٪ إنهم يظنون أن جمهوريًا سيفوز في الانتخابات المقبلة، فيما رأى ٤٢٪ أن أوباما سيبقى ملتزما بوعوده الانتخابيَّة، مقابل ٤٨٪ عارضوا هذا الرأي.

وقال ١٢٪ من المستطلعة آراؤهم: إنهم يؤيدون أداء الكونغرس لمهامه، مقابل ٧٢٪ عبَّروا عن عدم الرضا، وشمل الاستطلاع ١٠٧٠ شخصًا، ولم يسجّل هامشًا للخطأ.

الحكيم يطالب بترشيق الحكومة والكشف عن أسباب تدهور الأمن

متابعة / المدى

طالب رئيس المجلس الأعلى الإسلامي عمار الحكيم، أمس الخميس، الحكومة العراقية بكشف أسباب التردي الأمني والجهات التي تقف وراءه أمام الشعب، فيما دعا الجهات المختصة إلى اتخاذ إجراءات سريعة لاستعادة الأمن والاستقرار، كما شدد على ضرورة اختيار أشخاص موالين للعراق ونظامه السياسي الجديد في المواقع الحساسة ضمن الأجهزة الأمنية، وعدم الاعتماد على الكفاءة فقط.

وقال الحكيم في كلمة ألقاها خلال الملتقى الثقافي الأسبوعي، وحضرته "السومرية نيوز"، إن "الوضع الأمني في العراق يشهد تقلبات سلبية متواصلة، إلى جانب استمرار الاغتيالات والتفجيرات والصواريخ التي تستهدف المواقع الحيوية في البلاد، فضلاً عن هروب بعض المجرمين من السجون"، مطالباً بـ"كشف أسباب التراجع الذي يشهده الواقع الأمني والجهات التي تقف وراء هذه الجرائم الكبيرة المتكررة منذ أسابيع عدة، أمام الشعب العراقي".

وأضاف الحكيم أن "مثل هذا الواقع يتطلب إجراءات سريعة تقوم بها الجهات المختصة في معالجة الإشكاليات واستعادة الأمن والاستقرار الذي يريح المواطنين"، لافتا إلى أن "واحدة من النقاط الحساسة التي يجب الالتفات لها هي وجوب اختيار الأشخاص الذين لديهم الولاء للعراق الجديد والإيمان بالنظام السياسي الجديد".

وشدد رئيس المجلس الأعلى الإسلامي على "ضرورة إحراز الولاء والتأكد من هؤلاء الأشخاص قبل استلام أي شخصية لمواقع حساسة ومرموقة لا سيما في الأجهزة الأمنية لحساسيتها وارتباطها بحياة المواطن"، مؤكداً أن "الكفاءة وحدها لا تكفي وإن كانت مطلوبة لكن يجب أن يكون هناك إيمان بالعراق الجديد".

واتهمت وزارة الداخلية العراقية في بيان صدر، أمس الخميس، تنظيم القاعدة والبعث المنحل بالوقوف وراء عمليات الاغتيال التي تعرض لها ضباط ومنتسبو الداخلية والدفاع خلال الفترة الماضية بأسلحة كاتمة للصوت، مؤكدة أن الضباط الذين تعرضوا للاغتيال غالبيتهم من "الشيعة الكفء" المشهود لهم بالنزاهة، فيما نفت وقوف ميليشيات شيعية وراء تلك العمليات التي تهدف إلى تهويل قدرات البعث.

تفاصيل ص٤

اتفاق سياسي على تمرير قانون رئيس مجلس السياسات

متابعة / المدى

كشف متحدث باسم القائمة العراقية التي يتزعمها إياد علاوي أمس الخميس، عن توصل كتلته إلى اتفاق مع ائتلاف دولة القانون على تقديم مشروع إلى مجلس النواب العراقي للتصويت على إمكانية تسمية رئيس المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية داخل قبة مجلس النواب أو في مقر المجلس الوطني. قال عضو العراقية شاكر كتاب لوكالة كردستان للأنباء (أكانيوز) إن "ائتلاف العراقية واصل اجتماعاته مع التحالف الوطني بشكل عام وائتلاف دولة القانون بشكل خاص، بعد الاجتماع الذي عقد في منزل نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويش ببغداد قبل يومين". وأضاف أن "قائمته اتفقت مع دولة القانون على تقديم مشروع إلى هيئة رئاسة مجلس النواب يقضي بمطالبة رئاسة المجلس من النواب في الكتل السياسية رأيهم بشأن التصويت على اختيار رئيس للمجلس الوطني للسياسات العليا داخل قبة مجلس النواب أو إجراء التصويت عليه في مقر المجلس الوطني". وأوضح أن "الاتفاق أشار إلى انه في حال قرر نواب المجلس أن يكون التصويت على رئيس المجلس الوطني في مجلس النواب فسوف يتم ذلك، وإذا كان رده بالرفض فان التصويت سيكون في مقر المجلس الوطني ويصادق عليه من قبل مجلس النواب".

وكان رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني قد طرح مبادرة على الكتل السياسية بعد الانتخابات النيابية التي جرت في السابع من شهر آذار من العام الماضي بهدف الخروج من أزمة تشكيل الحكومة الجديدة آنذاك. وبعد اجتماع عقد في أربيل، اتفقت الكتل السياسية على تشكيل حكومة شراكة وطنية على أسس تقضي بالالتزام بالدستور وتحقيق التوافق السياسي وتشكيل المجلس الأعلى للسياسات الإستراتيجية وإنهاء عمل هيئة المساءلة والعدالة وتفعيل المصالحة الوطنية وتقليل صلاحيات رئيس الوزراء.

وشكلت الحكومة العراقية على مبدأ الشراكة الوطنية، لكن المجلس الأعلى للسياسات الذي كان من المؤمل أن يترأسه علاوي، لم ير النور بعد بسبب خلافات على صلاحياته. وذكر كتاب أن "صيغة الاتفاق بين العراقية ودولة القانون حصلت بعد إجماع الإطراف المجتمعة على العودة إلى اتفاقات أربيل وتفعيلها وخاصة قضية المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية"، معتبرا أن "التقارب بين قائمته وائتلاف دولة القانون في حل المسائل الخلافية طبيعي ولا يستهدف تهميش أو إقصاء للقوى الفاعلة في العملية السياسية".

أهالي البصرة يعتصمون تنديداً بميناء مبارك الكويتي

البصرة / متابعة المدى

نفذ أهالي البصرة بالتعاون مع اللجان الشعبية واتحاد رجال الأعمال ومنظمات المجتمع المدني، الخميس، اعتصامين في محافظة البصرة الأول في ميناء ام قصر التجاري والثاني في مركز المحافظة، نددوا خلالهما ببناء ميناء مبارك الكويتي. كما ندد المعتصمون بسكوت الحكومة المركزية وتبريكها بإقامة الميناء بالقرب من المياه العراقية في الجنوب العراقي. وقال رئيس اتحاد رجال الأعمال في البصرة هاشم حبيب في تصريح صحفي ، إن "الاعتصام نفذ من أجل توضيح الأبعاد الاقتصادية وراء بناء ميناء مبارك الكويتي وكيف سيؤثر على الاقتصاد العراقي بصورة عامة وما هي أبعاد أهدافه الاستفزازية للعراق". وشارك في الاعتصام عدد من الخبراء البحريين وأهالي وشيوخ عشائر المحافظة الذين رددوا "ميناء مبارك باطل وسكوت الحكومة باطل". من جهته قال الخبير البحري كاظم فنجان لـ(أكانيوز)، ان "ميناء مبارك ما هو إلا عملية استفزازية لان الكويت ليست بحاجة إلى بناء موانئ إضافية كونها تمتلك خمسة موانئ مهمة".

التفاصيل ص٥

مشروع حكومي لبناء ٤٦٣ مدرسة في عموم البلاد

التربية: لا مدارس طينية بعد اليوم

متابعة/ المدى

أعلنت وزارة التربية عن سعيها لبناء ٤٦٣ مدرسة جديدة في عموم العراق بدلا من المدارس الطينية القديمة، فيما أكدت انتهاء ظاهرة المدارس الطينية خلال العام الحالي ٢٠١١. وقال وزير التربية محمد تميم أن "وزارة التربية ستعمل خلال العام الحالي، على بناء ٤٦٣ مدرسة جديدة بدلا من المدارس الطينية القديمة في عموم المحافظات العراقية"، مؤكدا أن "العام الحالي٢٠١١، سيشهد نهاية المدارس الطينية".

وأضاف تميم أن "بناء هذه المدارس هو في طور الإحالة للشركات المنفذة وسيتم انجازها خلال ستة أشهر من تاريخ الإحالة"، مشيرا إلى أن "أعداد المدارس الطينية اكبر من أعداد المدارس التي تسعى الوزارة لبنائها إلا أن بعض تلك المدارس سيتم بناؤها من قبل مجالس المحافظات ضمن ميزانية تنمية الأقاليم". وتابع تميم أن "الوزارة اعتمدت في تصاميم جديدة مختلفة تحاكي التصاميم البغدادية لبناء المدارس وتضم مساحات خضرا وساحات رياضية وقاعات"، لافتا الى أن "التصاميم الجديدة تم إعدادها من قبل المديرية العامة للأبنية المدرسية وبالتنسيق مع إحدى الشركات العالمية المختصة في مجال إعداد التصاميم".

وتشهد الكثير من القرى والأرياف العراقية مدارس طينية لا تصلح للدراسة وغير متوفر فيها الكثير من المتطلبات الخاصة التي تحتويها المدارس، فيما واجه وزير التربية السابق خضير الخزاعي انتقادات واسعة بسبب عدم تمكنه من حل مشكلة الأبنية المدرسية خلال الأعوام الأربعة الماضية.

وأعلنت وزارة التربية في الـ٢٣ من كانون الثاني الماضي، عن وضعها خطة علمية وإستراتيجية لحل مشاكل المدارس الطينية وفك ازدواج الدوام من خلال بناء عشرات المدارس الجديدة خلال الفترة المقبلة، فيما كشفت في آذار الماضي عن حاجة العراق لنحو ٥٨٠٠ مدرسة قبل التمكن من تجاوز مشكلة الأبنية المدرسية، مؤكدة أنها عازمة على بناء ٢٠٠ مدرسة خلال العام الحالي.

وكان وكيل وزارة التربية للشؤون الفنية عدنان إبراهيم محسن أكد في السادس من شباط الماضي، إن العراق بحاجة إلى بناء سبعة آلاف مدرسة جديدة في عموم المحافظات، لفك مشكلة الدوام المزدوج التي تعاني منها أغلب المدارس العراقية، والقضاء على المدارس الطينية.

الدملوجي: لا توجد ترتيبات لاجتماع الحل

متابعة/ المدى

نفت النائب ميسون الدملوجي، الناطقة باسم الكتلة العراقية وجود اي ترتيبات حاليا لعقد اجتماع بين زعيم الكتلة العراقية إياد علاوي ورئيس الوزراء نوري المالكي لحل الخلافات التي تشهدها الساحة السياسية العراقية والمتعلقة بتنفيذ مبادرة رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني والتي أفضت إلى تشكيل الحكومة الحالية حيث تتهم العراقية المالكي بالتنصل من تنفيذ جميع بنودها.

وحول عقد اجتماع ثلاثي بين بارزاني والمالكي وعلاوي لبحث إنهاء هذه الخلافات قالت الدملوجي "نسمع عن هذا اللقاء من خلال الاعلام ولكن لم توجه اي دعوة لحد الآن لمثل هذا الاجتماع" .

وأمس قال علي العلاق عضو ائتلاف دولة القانون بزعامة المالكي أن اجتماعاً مرتقباً سيعقد بين رئيس القائمة العراقية ورئيس الوزراء لكن حتى الآن لم يتم تحديد موعده . وأضاف أن الاجتماع سيعالج الملفات العالقة لاستكمال اتفاق اربيل والتفاهم بشأن المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية الذي كان يفترض أن يترأسه علاوي ثم اعتذر عنه معترضا على إعطائه دورا استشاريا فيما يرى هو ضرورة ان يكون الدور تنفيذيا. ومن اجل حل هذه الاشكال فأن التوافقات الأخيرة تتجه لعرض تشكيل المجلس ومهماته على مجلس النواب قريبا.

ونفت الدملوجي وجود مبادرة جديدة لبارزاني لإنهاء الخلافات السياسية لكنها اشارت الى ان هناك إصرارا على تنفيذ المبادرة الأولى من قبل الأطراف السياسية المختلفة.

واوضحت انه من اجل ذلك قد تم تشكيل لجان مشتركة لتنظر في تفاصيل الملفات العالقة وكيفية تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في أربيل أواخر العام الماضي لكي لا يبقى حبراً على ورق.

ويتضمن اتفاق اربيل الذي أبرم في تشرين الثاني الماضي ١٩ بنداً أبرزها تشكيل حكومة شراكة وطنية ومجلس للسياسات الإستراتيجية برئاسة علاوي وإلغاء الاجتثاث عن أعضاء في العراقية وتفعيل المصالحة السياسية ووضع نظام داخلي لمجلس الوزراء من اجل تنظيم عمله.

التفاصيل ص٣